مجلس الأمن

السنة الخامسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٢٩٨**

الأربعاء، ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٠، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد تاكاسو	(اليابان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	أوغندا	السيد كامولدولي
	البرازيل	السيد غارسيا
	البوسنة والهرسك	السيدة مارينتشتش
	تركيا	السيد دزدار
	الصين	السيد هوانغ هونغ جيانغ
	فرنسا	السيد كاسيانيدس
	غابون	السيدة نتيام – إهيا
	لبنان	السيدة زيادة
	المكسيك	السيد روديليس بريتون
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد أفشر
	النمسا	السيدة جوين
	نيجيريا	السيد إدوكبا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ماسلكو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

الرجاء إعادة الاستعمال

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أذكّر جميع المتكلمين بأن يقصروا مدة بياناتهم بحيث لا تزيد عن خمس دقائق لكي يتسنى للمجلس القيام بعمله بسرعة.

أعطي الكلمة الآن لممثل الأردن.

السيد الشوابكة (الأردن): سيدي الرئيس، أود في البداية أن أتقدم لكم بالتهنئة على توليكم رئاسة أعمال مجلس الأمن لهذا الشهر، ولسلفكم بالشكر والتقدير على إدارته الحكيمة لأعمال المجلس خلال الشهر المنصرم. وأن أتقدم بالشكر لوكيل الأمين العام للشؤون السياسية السيد لين باسكو على إحاطته الشاملة، وأتقدم بالتعازي لحكومة الصين وشعبها على ضحايا الزلزال.

كما يضم الأردن صوته للبيان الذي ألقته مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، والبيان الذي ألقته سوريا بالنيابة عن منظمة المؤتمر الإسلامي.

تسود منطقتنا حالة من الاحتقان والتوتر المتزايد الناجمة عن غياب تقدم حقيقي وملموس باتجاه تحقيق حل الدولتين وإحلال السلام الشامل في الشرق الأوسط.

يمر الشرق الأوسط في حالة احتقان شديد وتوتر ينذر بعواقب مقلقة بسبب استمرار الحكومة الإسرائيلية في تجاهل الإجماع الدولي الرامي إلى تجسيد حل الدولتين وإحلال السلام الشامل سندا للمرجعيات الدولية المتفق عليها ومبادرة السلام العربية، وتحديها لقرارات الشرعية الدولية، واستمرارها في الإجراءات الأحادية والاستفزازية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتكثيفها، وبشكل خاص في القدس الشرقية.

إن استمرار الوضع الراهن من شأنه أن يهدد الجهود المخلصة المبذولة في هذا الصدد وقد يقوضها مما سيغذي بؤر العنف وسيجر المنطقة وشعوبها إلى الفوضى والصراع، مثلما سيكون له نتائج وخيمة على أمن العالم بأسره.

إن السبيل الوحيد لتفادي تلك الصورة القاتمة والتوصل إلى مستقبل مشرق يكمن في تكثيف الجهود الدولية خلال الشهور القليلة المقبلة لتحقيق تقدم ملموس نحو تطبيق حل الدولتين، الحل الوحيد للقضية الفلسطينية الذي أكدت عليه القرارات الصادرة عن مجلسكم الموقر.

إن الأردن وبقيادة حضرة صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين ملتزم بمواصلة العمل مع مختلف الأطراف لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة على أساس هذا الحل الذي سيفضي إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على التراب الوطني الفلسطيني، القابلة للحياة والمتصلة جغرافيا، وعاصمتها القدس الشرقية، وعلى أساس خطوط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، والتي تعيش بأمن وسلام إلى جانب إسرائيل.

ويقدر الأردن في هذا الإطار عالياً الدور القيادي للولايات المتحدة الأمريكية ويشدد على أهمية استمرار جهودها وكذلك الجهود التي تبذلها المجموعة الرباعية الدولية والاتحاد الأوروبي ومختلف القوى الدولية، من أجل إطلاق المفاوضات الجادة ومن النقطة التي توقفت عندها ووفق مدة زمنية واضحة وفي إطار ضوابط تحقق وشواخص لقياس التقدم وصولا إلى تحقيق حل الدولتين في سياق إقليمي يؤدي إلى تحقيق السلام الشامل، واستنادا إلى المرجعيات الدولية المتفق عليها، ومبادرة السلام العربية.

لقد عبر الأردن وبشكل متكرر عن قلقه البالغ وإدانته الصريحة ورفضه الكامل لكل الإجراءات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي القلب منها القدس الشرقية كما حذرنا مرارا وتكرارا من تبعاتها وانعكاساتها على الأمن والسلم الدوليين ولما للقدس من مكانة رفيعة في وجدان

مئات الملايين من المسيحيين والمسلمين في كل أرجاء العالم. وإننا ننبه اليوم بأن استمرار هذه الإجراءات غير القانونية وغير الشرعية والمدانة في الأراضي الفلسطينية المحتلة بصفة عامة، وفي القدس الشرقية على وجه الخصوص، والمحاولات الإسرائيلية المحمومة لتهويدها سوف يجر المنطقة إلى ما لا يحمد عقباه، وسيؤدي إلى وضع قد يشكل تهديدا كبيرا للأمن والسلم الدوليين الذي أنيط بمجلسكم الموقر مهمة الحفاظ عليهما.

إن الإجراءات التي تقوم بها الحكومة الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة تتناقض مع روح السلام الحقيقي ولا تعكس أي رغبة بالسلام، فهي مستمرة في إجراءاتها الأحادية والاستفزازية في القدس الشرقية المحتلة، بما فيها أعمال الهدم والحفر وتحت الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية، وبشكل خاص الحرم القدسي الشريف ومحيطه، فضلا عن سياسات هدم المنازل، وعرقلة عمل إدارة الأوقاف، ومصادرة الأراضي وتهجير السكان العرب، ناهيك عن المحاولات المحمومة الهادفة لخلق واقع جديد على الأرض، وتغيير الطابع الديمغرافي للقدس الشرقية المحتلة، وطمس المعالم العربية والإسلامية والمسيحية في القدس، ومحاولة تغيير الوضع القانوني للمدينة باعتبارها مدينة واقعة تحت الاحتلال الإسرائيلي.

إن هذه الإجراءات كافة باطلة بطلان مطلق ومنعدمة قانونا وحكما وغير شرعية، وغير قانونية، حيث تخالف قواعد القانون الدولي الإنساني، واتفاقية جنيف الرابعة، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وبشكل خاص عدة قرارات صادرة عن هذا المجلس الموقر، كما وأنها تمثل خرقا جسيما لالتزامات وواجبات إسرائيل بوصفها القوة القائمة بالاحتلال.

إن المساس بالمدينة المقدسة، بالنسبة للأردن بقيادة حضرة صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، تشكل خطا أحمرا لا يمكن القبول بتجاوزه. وستبقى مدينة القدس أولوية هاشمية ولن يدخر الأردن جهدا في الحفاظ عليها وحماية المقدسات الإسلامية والمسيحية ورعايتها، والمحافظة عليها، وصيانتها وحماية طابع المدينة وهويتها العربية والسعي لإنهاء احتلال إسرائيل لها ودعم صمود أهلها الصابرين.

وينبغي أن يتحمل المجتمع الدولي مسؤولياته لحمل إسرائيل على التوقف بشكل فوري ونهائي عن كل هذه الخروقات الرامية إلى فرض وقائع باطلة ومرفوضة وتهدد فرص تحقيق السلام. ويدعو الأردن المجتمع الدولي لضمان ذلك وضمان عدم صدور أية أفعال غير مسؤولة تقوض فرص إطلاق المباحثات بين الطرفين.

يقدر الأردن المواقف الواضحة التي عبر عنها المجتمع الدولي مؤخرا بما في ذلك أعضاء المجموعة الرباعية الدولية التي أكدت على أهمية القدس وجددت التعبير عن أن القدس الشرقية جزء من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ وعلى إدانتها للأنشطة الاستيطانية فيها وفي بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة، فكل الأنشطة الاستيطانية تشكل انتهاكا واضحا للقانون الدولي الإنساني، والالتزامات المترتبة على إسرائيل بموجب خطة خريطة الطريق.

إن المستوطنات الإسرائيلية تشكل أعباء لا يمكن احتمالها على حركة الفلسطينيين والتنمية في الأراضي الفلسطينية، كما وتمثل، وبإجماع الأسرة الدولية، عقبة حقيقية أمام الجهود الدولية والإقليمية لإطلاق المفاوضات، بل وتهدد احتمالات الحل السلمي ومستقبل الدولة الفلسطينية المتواصلة جغرافيا، والمستقلة، والقابلة للحياة.

إننا نطالب إسرائيل بالوقف الفوري والكامل لكافة تلك الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي مقدمتها القدس الشرقية، بما في ذلك ما يسمى ”بالنمو الطبيعي“.

إن تحقيق السلام يتطلب تغيرا جذريا في الواقع المأساوي الذي يعيشه الفلسطينيون في الأراضي المحتلة، وتحديدا في قطاع غزة. وإننا ندعو المجتمع الدولي بموجب ما تلقيه المسؤولية الإنسانية والقانونية عليه بالوقوف إلى جانب إخواننا الفلسطينيين وتقديم الدعم الإنساني لهم ووقف معاناتهم الإنسانية ومعالجة تبعاتها، والتحرك فورا وبشكل فاعل للعمل على ضمان امتثال إسرائيل لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) والعمل على رفع الحصار المفروض على القطاع. ونحن في الأردن لن نتوانى أبدا عن الاستمرار في تقديم كافة أشكال الدعم للأشقاء الفلسطينيين أو عن التنبيه لعمق معاناتهم.

إن على إسرائيل أن تعي أنها لا يمكن أن تعتمد إلى ما لا نهاية على الاحتلال وعلى الجدران والقوة العسكرية، وألا تكون محكومة بعقلية القلعة. إن الأمن الحقيقي والمستدام لإسرائيل لن يتحقق إلا عندما تصبح قادرة على الاندماج بشكل طبيعي في محيط مزدهر وعلى العيش بسلام مع دول المنطقة.

لقد أعربت الدول العربية والإسلامية، التي تشكل ما يزيد عن ثلث أعضاء الأمم المتحدة، عن التزامها الجماعي الواضح بتحقيق هذا السلام من خلال تمسكها بمبادرة السلام العربية التي تم تبنيها في قمة بيروت عام ٢٠٠٢ والتي تشكل منطلقا أساسيا لمعالجة مختلف جوانب الصراع العربي – الإسرائيلي.

واليوم نكرر الدعوة لاستغلال هذه الفرصة التاريخية التي تتيحها مبادرة السلام العربية لإنهاء الصراع، وإحلال السلام العادل والشامل على أساس حل الدولتين وإنهاء احتلال كل الأراضي السورية واللبنانية المحتلة، وضمان الأمن والاستقرار لدول وشعوب المنطقة كافة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة النرويج.

السيدة يول (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): كما قال وكيل الأمين العام باسكو في إحاطته الإعلامية، ترأست النرويج، أمس في مدريد، الاجتماع نصف السنوي للجنة الاتصال المخصصة، وهي آلية تنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني. كان الغرض من الاجتماع تقييم تنفيذ خطة الحكومة الفلسطينية ومدتها سنتان ومناقشة سبل المضي قدما. والخطة، التي أطلقت في آب/أغسطس ٢٠٠٩، هي رؤية سياسية لإقامة دولة فلسطينية ومنهاج العمل الرئيسي لانخراط الجهات المانحة الدولية.

وأفاد رئيس الوزراء فياض بأن حكومته على المسار الصحيح في ما يتعلق بتنفيذ الخطة. وبعض القطاعات تحتاج لمزيد من الاهتمام، في حين تطورت أخرى بما يفوق التوقعات. لكن السلطة الفلسطينية تحرز بشكل عام تقدما صوب هدف استكمال عملية بناء الدولة بنهاية عام ٢٠١١. وحسب تعبير رئيس الوزراء، نقترب من ”المرحلة النهائية“ من عملية بناء الدولة الفلسطينية ونرى ملامح هيكل دولة فلسطينية ناشئة.

غير أن الاقتصاد الفلسطيني يعاني. ففي حين يقدر النمو الاقتصادي في عام ٢٠٠٩ بحوالي ٧ في المائة، هناك شك في إمكانية استدامة هذا النمو، ما لم تواصل إسرائيل تخفيف القيود والسماح للاقتصاد الفلسطيني بالازدهار. إن الشرط الأساسي لاقتصاد فلسطيني مستدام وتقليل الاعتماد على المانحين هو كفالة عبور وتنقل السلع والأفراد في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية. وتمثل القدس الشرقية ١٢ في المائة

من الاقتصاد الفلسطيني ويجب أن تصبح جزءا لا يتجزأ من الضفة الغربية. وتقدر السلطة الفلسطينية أن خسارتها من حيث الإيرادات نتيجة الحصار على غزة تبلغ ٥٠٠ مليون دولار، بما يمثل حوالي ٤٢ في المائة من دعم الميزانية التقديري الذي يقدمه المانحون للسلطة في عام ٢٠١٠.

لكن هناك حد لمدى قدرة السلطة الفلسطينية، بالدعم المالي الذي تقدمه الجهات المانحة، على المضي قدما في خطة الإصلاح بدون عملية سلام مجدية وتسوية عن طريق التفاوض. وفي مرحلة ما، يجب التفاوض بشأن القضايا الأساسية التي تقف عقبة في طريق حل الدولتين وحسمها، بما يمهد الطريق لإقامة دولة فلسطينية. وتؤيد النرويج بقوة الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة الأمريكية لاستئناف المفاوضات وستواصل العمل مع الجهات المانحة الدولية لضمان بقاء الدعم لخطة السنتين بدون تغيير. لكن، لا يمكن اعتبار دعم المانحين غير المشروط أمرا مسلّما به. فإذا لم ير المانحون تصميما قويا من جانب الطرفين على الدخول في عملية سلام مجدية بإطار زمني لإنجاز المفاوضات وحل الدولتين، سيتلاشى الاستعداد لمواصلة تمويل مشروع بناء الدولة الفلسطينية، وهو ما سيقوض كل ما حققناه خلال الـ ١٧ عاما الماضية.

وعندما يتعلق الأمر بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني، فإن التحذيرات من أننا عند منعطف حاسم كانت كثيرة على مر السنين. لكنني أود أن أشير إلى عنصر غير الصورة. لقد تطورت فكرة إنشاء دولة فلسطينية على مر هذه السنوات من مجرد مفهوم، إلى احتمال، والآن، في ضوء التقارير المقدمة إلى لجنة الاتصال المخصصة أمس، باتت واقعا في المتناول. لقد قدمت لنا السلطة الفلسطينية إطارا زمنيا لإنجاز عملية بناء الدولة. وحان الوقت لأن يقدم لنا الطرفان إطارا زمنيا لإنجاز مفاوضات الوضع النهائي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد لوليشكي (المغرب): أود في البداية أن أعرب لكم عن تقدير وفد بلدي لدعوتكم إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة في إطار الأنشطة المكثفة التي برمجتها رئاستكم لمجلس الأمن خلال هذا الشهر وخصوصا في ظل الظرفية الدقيقة التي تعرفها منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة الأخيرة. كما أود التعبير عن شكرنا للسيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، على إحاطته الإعلامية الشاملة بشأن آخر التطورات التي عرفتها هذه المنطقة.

من البديهي أن وفدي يؤيد البيانات التي أدلى بها كل من ممثل الكويت باسم المجموعة العربية وممثل سوريا باسم منظمة المؤتمر الإسلامي، وممثل مصر باسم حركة عدم الانحياز، وأود، بصفتي الوطنية أن أركز في تدخلي هذا على بعض النقاط.

بداية، لا يسع أي متابع محايد للتطورات التي عرفتها منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة الأخيرة إلا أن يقر بالتناقض الصارخ بين المجهودات المضنية والمبادرات الحثيثة التي تقوم بها الأسرة الدولية من جهة، والتطورات المؤسفة التي تم تسجيلها بشكل متتالي على أرض الواقع. فكلما ظهرت بوادر في الأفق تهدف إلى تحريك العملية السلمية إلا وتلتها إجراءات معاكسة من الطرف الإسرائيلي تهدف إلى إحباط الهمم وإفشال العزائم بخصوص إمكانية بعث مسلسل للتفاوض وانطلاقه من جديد.

وهكذا سجل المجتمع الدولي بانشغال كبير قرارين إسرائيليين خطيرين تم اتخاذهما خلال الشهرين الأخيرين.

فبعد أيام معدودات على القرار الذي اتخذته اللجنة الوزارية لمبادرة السلام العربية في أوائل شهر آذار/مارس وبالرغم من كل العقبات والقيود، أعلنت السلطات

الإسرائيلية عن قرارها غير المشروع قانوناً وأخلاقيا بالترخيص ببناء ١ ٦٠٠ وحدة سكنية في القدس الشرقية.

بعد ذلك وفي بداية شهر نيسان/أبريل، اتخذ مؤتمر القمة العربية الذي انعقد مؤخرا في الجماهيرية العربية الليبية قرارات هامة من بينها، إعادة التأكيد على أن خيار المفاوضات يبقى بالنسبة للجانب العربي خيار استراتيجيا لاسترداد الحقوق المغتصبة وبالتالي الوصول إلى السلام العادل والشامل الذي نرجو جميعا تحقيقه. لكن الجانب الإسرائيلي، وعوضا عن أن يرد بنفس الإيجابية على هذا الطرح، اختار أن يواصل سياسة التصعيد باتخاذه في نهاية الأسبوع الماضي قرارا خطيرا بالإعلان عن النية في طرد عشرات الآلاف من الفلسطينيين من الضفة الغربية معتبراً إياهم غرباء في وطنهم، وليقرر بأن وجودهم فوق أراضيهم غير شرعي.

لكن هذه القرارات، على خطورتها البالغة، تظل حلقات في سجل طويل من الممارسات التي لن تؤدي إلا إلى تأجيج الحالة المتدهورة أصلا وتقوية جناح التطرف والعنف وإضعاف من جنحوا للسلم ومن رجحوا منطق الحوار لاسترجاع حقوقهم المشروعة تحت رعاية المجتمع الدولي وفي إطار الشرعية الدولية. أما مسلسل المفاوضات، فمن البديهي القول إن قرارات من عينة ما اتخذته السلطات الإسرائيلية مؤخراً لن تؤدي إلا إلى إفراغ العملية التفاوضية من أي معنى مادام المعنيون الأولون بنتائج المفاوضات والطامحون في الوصول إلى هدف الدولة المقامة على أرضهم سُيطردون تباعا منها.

ومن منطلق المسؤوليات التي يضطلع بها صاحب الجلالة ملك المغرب على رأس لجنة القدس، يود وفد بلادي أن يعبر مرة أخرى أمام مجلس الأمن عن انشغاله البالغ جراء القرارات الخطيرة التي ما فتئت تتخذها السلطات الإسرائيلية في الجانب الشرقي من القدس. وفي هذا الصدد، نتابع بقلق بالغ تسارع سياسة الاستيطان غير الشرعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بصفة عامة وفي القدس الشرقية خاصة بما يغير من التركيبة الديمغرافية للمدينة ويوجد واقعا جديدا يقلص إلى أبعد الحدود الوجود العربي المتصل، مما يقوض إمكانية التوصل إلى إنشاء دولة فلسطينية قابلة للحياة.

وتماديا في نفس هذه الممارسات الأحادية الجانب، واصلت إسرائيل حملتها المرفوضة ضد المقدسات الإسلامية باستهدافها لحرمة المسجد الأقصى وبالتغطية على الأعمال الاستفزازية لمتطرفين إسرائيليين، والاعتداء على حق المصلين في الوصول الآمن إلى أماكن العبادة، ناهيك عن مواصلة أعمال الحفر وإنشاء الأنفاق تحت المسجد الأقصى وحوله. وفي هذا الإطار، فقد سبق لوفد بلادي أن عبر عن رفضه المطلق للقرار المتخذ مؤخراً بتسجيل المواقع الإسلامية في الخليل وبيت لحم في لائحة مواقع التراث الإسرائيلية، في استفزاز مباشر لمشاعر مئات الملايين من المسلمين ومحبي السلام والتعايش في هذه المدينة المقدسة.

واعتبارا لموقع القدس المحوري في أزمة الشرق الأوسط واعتبارا لرمزيتها لدى كل الديانات، فإننا نناشد المجتمع الدولي، وعلى رأسه مجلس الأمن والمجموعة الرباعية، الاضطلاع بمسؤوليته وتجاوز مرحلة التنديد الشفهي بغية العمل على وقف هذه الممارسات وتمهيد الطريق لإجراء مفاوضات هادفة وحازمة.

إن وعي المجتمع الدولي بالخطورة البالغة للتطورات الأخيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة وبانعكاساتها على الأمن والسلم الدوليين يجب أن يقترن بمواقف أكثر حزما وفعالية لضمان الحد الأدنى من الظروف الضرورية لانطلاقة جديدة وحقيقية للمفاوضات، بما يحفظ المصلحة المشتركة والحيوية لكل شعوب المنطقة في العيش في سلام وأمن وتعاون.

ومن أجل تحقيق هذا الهدف، ستواصل المملكة المغربية العمل من أجل إنجاح هذا المسعى في إطار لجنة متابعة مبادرة السلام العربية بما يؤسس لحل دائم وشامل تتصدره قضايا الوضع النهائي، وخاصة القدس اعتبارا لمكانتها واعتبارا لدلالتها. على أن هذا الحل العادل والشامل لن يتحقق إلا بانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة، بما فيها هضبة الجولان وما تبقى من الأرض اللبنانية المحتلة وإنشاء دولة فلسطينية قابلة للحياة وعاصمتها القدس.

وتتابع المملكة المغربية، بهذا الخصوص وبتقدير كبير، تكثيف جهود الإدارة الأمريكية والمجموعة الرباعية لتجاوز الصعوبات التي تعترض مسلسل التفاوض. وفي نفس الوقت، نقدر كل الجهود الدولية الأخرى بما فيها الأوروبية ونأمل أن تفضي إلى انطلاقة جديدة جادة وحقيقية للمفاوضات على أساس قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة ومرجعية مدريد والاتفاقيات والتفاهمات التي توصلت إليها الأطراف ومبادرة السلام العربية التي باركها المجتمع الدولي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد ماشابان (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي، سيدي، أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن خلال شهر نيسان/أبريل.

وأود أن أضم صوتي إلى الآخرين في الإعراب عن خالص تعازينا لجمهورية الصين الشعبية في الخسائر في الأرواح التي سببها الزلزال.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل مصر نيابة عن حركة عدم الانحياز. ونود أيضا أن نشكر وكيل الأمين العام باسكو على إحاطته الإعلامية الشاملة بشأن الحالة في الشرق الأوسط.

كما قلنا في مرات عديدة سابقا، فإننا نعتقد اعتقادا راسخا أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يضطلع بمسؤوليته بخصوص هذه المسألة على نحو منصف وعادل ومتسق. وبينما نجتمع هنا اليوم، ما زال العنف في الشرق الأوسط يؤثر على الأراضي الفلسطينية المحتلة ودولة إسرائيل، وكذلك على منطقة الشرق الأوسط بأسرها. وانعدام الأمن هذا ناتج عن استمرار الاحتلال غير المشروع للأرض الفلسطينية من قبل دولة إسرائيل واستمرار الحصار غير القانوني على قطاع غزة والأنشطة الاستيطانية غير المشروعة في أراضي فلسطين المحتلة وعدم التعامل مع الحق المشروع في العودة للاجئين الفلسطينيين في الشتات، وكذلك استمرار الهجمات الانتقامية بصواريخ القسّام من الأرض الفلسطينية على إسرائيل. ويزيد من حدة هذه الأنشطة عدم التوصل إلى تسوية تفاوضية بخصوص الأرض الفلسطينية المحتلة.

وتلاحظ حكومة جنوب أفريقيا بقلق الإعلان الاستيطاني الأخير لإسرائيل بخصوص القدس الشرقية وقرارها باعتبار الأماكن المقدسة في الخليل وبيت لحم في الضفة الغربية ضمن مواقع التراث الوطني.

وتؤكد جنوب أفريقيا على أن هذه الأنشطة الاستيطانية وقرار إسرائيل بخصوص هذه الأماكن المقدسة في اثنتين من مدن الضفة الغربية يؤديان إلى اضمحلال الثقة ويهددان عملية السلام. وتشكل هذه الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل محاولة أخرى لبسط سيطرتها على الضفة الغربية وإيجاد واقع جديد على الأرض. وتؤكد جنوب أفريقيا مجددا على أن هذه الإجراءات من جانب إسرائيل تجعل استئناف المفاوضات في عملية السلام المتوقفة في الشرق الأوسط أمرا صعبا وتقوض الثقة المطلوبة لدفع العملية قدما.

وهكذا سجل المجتمع الدولي بانشغال كبير قرارين إسرائيليين خطيرين تم اتخاذهما خلال الشهرين الأخيرين.

فبعد أيام معدودة على القرار الذي اتخذته اللجنة الوزارية لمبادرة السلام العربية في أوائل شهر آذار/مارس وبالرغم من كل العقبات والقيود. أعلنت السلطات الإسرائيلية عن قرارها غير المشروع قانونيا وأخلاقيا بالترخيص ببناء ٦٠٠ ١ وحدة سكنية في القدس الشرقية.

بعد ذلك وفي بداية شهر نيسان/أبريل اتخذ مؤتمر القمة العربية الذي انعقد مؤخراً في الجماهيرية العربية الليبية قرارات هامة من بينها إعادة التأكيد على أن خيار المفاوضات يبقى بالنسبة للجانب العربي خيارا استراتيجيا لاسترداد الحقوق المغتصبة وبالتالي الوصول إلى السلام العادل والشامل الذي نرجو جميعا تحقيقه. لكن الجانب الإسرائيلي وعوض أن يرد بنفس إيجابية الطرح العربي اختار أن يواصل سياسة التصعيد باتخاذه نهاية الأسبوع الفارط قراراً استفزازياً خطيراً بالإعلان عن النية في طرد عشرات الآلاف من الفلسطينيين من الضفة الغربية معتبرا إياهم غرباء وهم في موطنهم ولتقرر بأن وجودهم فوق أراضيهم غير شرعي ضاربة بذلك عرض الحائط قرارات الشرعية الدولية وأحكام القانون الدولي الإنساني.

لكن هذه القرارات على خطورتها البالغة تظل حلقات في سجل طويل من الممارسات التي لن تؤدي إلا إلى تأجيج الوضع المتدهور أصلا وتقوية جناح التطرف والعنف وإضعاف من جنحوا للسلم ورجحوا منطق الحوار لاسترجاع حقوقهم المشروعة تحت رعاية المجتمع الدولي في إطار الشرعية الدولية. أما مسلسل المفاوضات، فمن البديهي القول أن قرارات من عينة ما اتخذته السلطات الإسرائيلية أخيراً لن تؤدي إلا إلى إفراغ العملية التفاوضية من أي معنى ما دام المعنيون الأولون بنتائج المفاوضات والطامحون إلى الوصول إلى حلم الدولة المقامة على أرض الوطن سيطردون تباعا منه.

من منطلق المسؤوليات التي يضطلع بها عاهل المملكة المغربية الملك محمد السادس كرئيس لجنة القدس يود وفد بلادي أن يعبر مرة أخرى أمام مجلسكم الموقر عن انشغاله البالغ جراء القرارات الخطيرة التي ما فتئت تتخذها السلطات الإسرائيلية في الجانب الشرقي من القدس. وفي هذا الصدد، تتابع المملكة المغربية بقلق بالغ تسارع سياسة الاستيطان الإسرائيلي اللاشرعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة على العموم وفي القدس الشرقية خاصة بما يغير من التركيبة الديمغرافية للمدينة ويخلق واقعاً جديداً يقلص إلى أبعد الحدود الوجود العربي المتصل بما يقوض إمكانية التوصل إلى إنشاء دولة فلسطينية قابلة للحياة.

وتماديا في نفس الممارسات الأحادية الجانب التي تضرب في العمق عملية السلام واصلت إسرائيل حملتها المرفوضة ضد المقدسات الإسلامية باستهدافها لحرمة المسجد الأقصى بالتغطية على الأعمال الاستفزازية للمتطرفين الإسرائيليين والاعتداء على حق المصلين في الولوج الآمن لأماكن العبادة ناهيك عن مواصلة أعمال الحفر وإنشاء الأنفاق من تحت وحوالي المسجد الأقصى. وفي هذا الإطار سبق للمملكة المغربية أن عبرت عن رفضها المطلق للقرار الأخير بتسجيل المواقع الإسلامية بالخليل وبيت لحم على لائحة المواقع التراثية الإسرائيلية في استفزاز لمشاعر مئات الملايين من المسلمين ومحبي السلام والتعايش بين مختلف الديانات والعقائد حول العالم.

اعتبارا لموقع القدس المحوري في أزمة الشرق الأوسط ورمزيتها لدى كل الديانات تناشد المملكة المغربية المجموعة الدولية وعلى رأسها مجلس الأمن واللجنة الرباعية الاضطلاع بمسؤولياتها وتجاوز مرحلة التنديد قصد العمل على وقف هذه الممارسات وتعبيد الطريق لمفاوضات هادفة وحازمة.

إن وعي المجتمع الدولي بالخطورة البالغة للتطورات الأخيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة وبانعكاساتها على الأمن والسلم الدوليين يجب أن يقترن بمواقف أكثر حزما وفاعلية لضمان الحد الأدنى من الظروف الضرورية لانطلاقة جديدة وحقيقية للمفاوضات بما يحفظ المصلحة المشتركة والحيوية لكل شعوب المنطقة للعيش في سلام ووئام وتعاون.

ومن أجل تحقيق هذا الهدف ستواصل المملكة المغربية العمل من أجل نجاح هذا المسعى، في إطار لجنة متابعة مبادرة السلام العربية بما يؤسس لحل دائم وشامل تتصدره قضايا الوضع النهائي وخاصة القدس على اعتبار مكانتها ودلالتها. على أن هذا الحل العادل والشامل لن يتحقق إلا بانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة بما فيها هضبة الجولان وما تبقى من الأرض اللبنانية المحتلة وإنشاء دولة فلسطينية قابلة للحياة وعاصمتها القدس.

وتتابع المملكة المغربية بهذا الخصوص وبتقدير كبير تكثيف جهود الإدارة الأمريكية واللجنة الرباعية لتجاوز الصعوبات التي تعترض مسلسل التفاوض وفي نفس الوقت تثمن كل الجهود الدولية الأخرى بما فيها الأوروبية ونأمل إلى أن تفضي إلى انطلاقة جديدة وجادة للمفاوضات على أساس قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة ومرجعية مدريد وكذا الاتفاقيات والتفاهمات بين الأطراف ومبادرة السلام العربية التي باركتها المجموعة الدولية. وبالتالي، فإننا ندعو إسرائيل إلى الإيقاف الفوري لجميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة والامتناع عن اتخاذ المزيد من الإجراءات في القدس الشرقية التي قد تؤدي إلى تصعيد العنف في المنطقة.

كما يلاحظ وفد بلدي بقلق أنشطة وسياسات الحكومة الإسرائيلية وقواتها العسكرية الرامية إلى إيجاد واقع جديد على الأرض. وهذه الإجراءات الاستفزازية والمنطوية على التحدي، التي تقوم بها السلطة القائمة بالاحتلال – مثلما تتجلى فيه سياساتها الاستيطانية؛ والأوامر التي أصدرتها مؤخرا بتهديد آلاف الفلسطينيين بالترحيل؛ وغاراتها الجوية على المناطق الفلسطينية والحصار غير القانوني الذي تفرضه على غزة – لا تزال تتسبب في المعاناة والدمار وتؤثر سلبيا على الخدمات الصحية والتعليمية والحالة الاقتصادية والإنسانية في فلسطين.

ويساور جنوب أفريقيا بالغ القلق إزاء حظر إسرائيل لاستيراد مواد البناء إلى غزة، الذي يقوض ويؤثر سلبيا على جهود التعمير في أعقاب الهجمات المدمرة على غزة. وباعتبار إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال، فإن عليها واجبات محددة وواضحة بموجب القانون الدولي. ويجب أن تمتثل إسرائيل لمطلب المجتمع الدولي بإنهاء الحصار غير القانوني الذي زاد من معاناة المدنيين العاديين. ويشكل الحصار والقيود المفروضة انتهاكا للقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة، ويتعارض مع إرادة المجتمع الدولي، على النحو المعرب عنها في القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) ومبادرة السلام العربية.

ويرحب وفد بلدي بالاجتماع الذي عقدته مؤخرا المجموعة الرباعية في ١٩ آذار/مارس في موسكو والجهود المتواصلة التي تبذلها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لإطلاق المحادثات غير الرسمية التي ينبغي أن تفضي إلى إجراء المفاوضات بغية حل جميع مسائل الوضع النهائي.

وفي الختام، ترى جنوب أفريقيا أن الوسيلة الوحيدة لإيجاد حل عادل ودائم وشامل للصراع في الشرق الأوسط من إنشاء دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للبقاء، وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل داخل حدود ٧ حزيران/يونيه ١٩٦٧، أي حدود الهدنة؛

فضلا عن الانسحاب التام لإسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة، بما في ذلك الضفة الغربية والقدس الشرقية، على النحو الوارد في القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)؛ مع ضمان حق العودة لجميع اللاجئين الفلسطينيين على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣).

وفي هذا الصدد، فإن مجرد الكلمات والنوايا الحسنة من جانب المجتمع الدولي لم يعد كافيا. ويتطلب الأمر اتخاذ إجراء هادف لإحلال السلام في الشرق الأوسط وتحقيق الحلم المشروع بإنشاء الدولة الفلسطينية. ويجب مساءلة إسرائيل على أعمالها. ومما لاشك فيه أن اتخاذ إجراء من جانب مجلس الأمن، الذي يضطلع بالمسؤولية النبيلة عن صون السلم والأمن الدوليين، سيكون خطوة في ذلك الاتجاه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد هارون (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن تعازينا للوفد الصيني في الخسائر في الأرواح والممتلكات على إثر الزلزال الذي ضرب الصين اليوم. وقلوبنا مع الضحايا.

ويود الوفد الباكستاني أن يهنئكم، سيدي الرئيس، على إدارتكم الناجحة لأعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاستكم. كما نشكركم على عقد هذه الجلسة الهامة للغاية.

ونود أن نعرب عن تقديرنا للسيد لين باسكو على أفكاره القيمة بشأن الحالة الراهنة في المنطقة.

وتود باكستان أن تؤيد البيانات التي أدلى بها ممثلا مصر وسوريا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي، على الترتيب.

وما انفكت قضية الشرق الأوسط ومحنة الفلسطينيين تشكلان تحديا كبيرا للمجتمع الدولي لسنوات عديدة. وبعد سبعة عقود من عدم جدوى مواجهة هذا التحدي، على المرء أن يقول، إن لم يكن هناك شيء آخر يستحق الذكر، إن توافقا للآراء من أجل السلام، على الأقل، بدأ يظهر في المجتمع الدولي. والبيانات التي استمعنا لها حتى الآن في هذا الصباح تؤكد إقرارنا بأن الأمر يجب أن يكون كذلك. والسؤال المطروح الآن هو كيف يمكن أن نترجم رغبتنا الجماعية في السلام إلى خطة عمل ذات مصداقية من أجل التوصل إلى تسوية سياسية أوسع نطاقا ستُنهي دائرة العنف والصراع في المنطقة.

وما لم نضع حدا للشك والشقاق المتبادلين، فإنني غير واثق من إمكانية التوصل فعلا إلى تسوية سياسية دائمة وقابلة للاستمرار. وسيتطلب ذلك الأمر من المجتمع الدولي أن يدعو إسرائيل على نحو لا لبس فيه إلى مراقبة سياسات قوات الاحتلال لديها التي حوّلت الأرض المقدسة إلى مُجمَّع من نقاط التفتيش والحواجز الطرقية وجدران الحصار والفصل. وقد فاقمت هذه السياسات المحنة السياسية للشعب الفلسطيني من خلال إرباك وزيادة بؤس حياته البئيسة أصلا.

وهذا لا يبشر بالخير فيما يتعلق بتهيئة أجواء سلمية. فعلاوة على تحسين الحالة الأمنية، لا بد أن تُوقِف السلطات أي تدابير استفزازية تتخذها. وتشمل هذه التدابير النشاط الاستيطاني، لا سيما في القدس الشرقية ومحيطها، وازدياد التوجه إلى تغيير أماكن العبادة القائمة منذ قرون – أي مساجد الشعب الفلسطيني وكنائسه ومقابره. وهذه الاستفزازات تلغي أصوات السلام والوفاق. وتجسد هذه الاستفزازات أيضا موقفاً سياسيا واضحا ينم عن تجاهل تام لقواعد القانون الدولي واحترام التراث والثقافة والتاريخ والتقاليد.

ومما يثير قدرا أكبر من الانزعاج التقارير الواردة مؤخرا عن فرض أمر عسكري يمكن السلطات المحتلة من طرد الشعب الفلسطيني بصورة تعسفية من الضفة الغربية وغزة. ومؤخرا، وقف العالم حائرا أمام هذه الأنشطة المتخذة خارج نطاقي القانون والدستور وأنشطة مماثلة أخرى، وهذا الأمر آخرها. وسيكون هذا الأمر، الذي فُرِض في إطار ما يسمى بالرقابة القانونية الإضافية، أداة جديدة لترحيل أبناء الشعب الفلسطيني وأسرهم. وهذا التدبير لن يسمم الأجواء التي ينبغي أن تكون مواتية لقضية السلام فحسب، بل إنه يثير الشكوك أيضا بشأن التزام إسرائيل بالتوصل إلى تسوية سياسية عن طريق المفاوضات.

ولا بد من إيقاف التدابير القمعية والاستفزازية لتهيئة بيئة مواتية لتنفيذ استراتيجيات السلام ضمن جداول زمنية محددة. وفي هذا السياق، أحطنا علما على نحو إيجابي بالاستراتيجية الموجزة في البيان الصادر عن المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط في موسكو في ١٩ آذار/مارس. غير أنه يجب على المجموعة الرباعية الآن أن تدعم أقوالها بإيجاد قدر أكبر من الزخم السياسي من أجل إجراء حوار مستدام صوب التسوية النهائية، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ونعتقد أن التزامات المجموعة الرباعية لا تغني عن دور مجلس الأمن، ولكنها تعززه. ونأمل أن يواصل مجلس الأمن، وفقا لمسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، السعي إلى تنفيذ قراراته ذات الصلة.

وفي الختام، أود أن أعرب مجددا عن دعم باكستان على نحو كامل للسلام الدائم لجميع سكان المنطقة، والتزامنا الثابت بتحقيق دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة وقابلة للبقاء، وعاصمتها القدس الشريف، تعيش جنبا إلى جنبا في سلام تام مع جميع جيرانها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كوبا.

السيد نونييث موسكيرا (كوبا) (تكلم بالإسبانية): نود أن نشكر السيد باسكو على البيان الذي قدمه لنا اليوم. ونود أن نشارك الآخرين تقديم التعازي لشعب جمهورية الصين الشعبية وحكومتها فيما يتعلق بالزلزال الذي وقع هناك من فوره. ويعرب الشعب الكوبي عن تضامنه مع شعب الصين.

وتعلن كوبا تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

إن مجلس الأمن يستعرض بشكل دوري الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. ومع ذلك، لم يحرز تقدم يذكر. وتتسم الحالة في المنطقة، وبخاصة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بعدم الاستقرار وانعدام الأمن.

ولا يزال استمرار احتلال إسرائيل غير القانوني للأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى عقبة رئيسية أمام التوصل إلى السلام العادل والدائم والشامل في المنطقة. وفي انتهاك صارخ للقانون الدولي ومخالفة لأهداف عملية السلام، تواصل إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، بناءها غير القانوني للجدار على طول الضفة الغربية، وبخاصة، في القدس الشرقية وحولها، ضمن أمور أخرى.

واستمرت بلا هوادة الأنشطة الاستيطانية، حتى بالرغم من الوقف الاختياري الجزئي والمؤقت الذي أعلن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. وفي الوقت الحاضر، هناك أكثر من ٣ ٧٠٠ وحدة سكنية قيد الإنشاء وتم هدم أكثر من ٢٠٠ منزل للفلسطينيين بغية الاضطلاع بهذه الأنشطة غير القانونية.

وتعرب كوبا عن قلقها البالغ حيال هدم إسرائيل المستمر لمنازل الفلسطينيين وطرد الأسر الفلسطينية في القدس

الشرقية، فضلا عن أعمال التحريض غير القانونية والاستفزاز والعدوان التي يرتكبها المستوطنون المتطرفون ضد السكان الفلسطينيين والأماكن المقدسة. وهذا يجعل الحالة الراهنة مضطربة للغاية وخطرة.

إن للدمار المادي والاقتصادي والاجتماعي الكبير الناجمة من هذه الممارسات الاستعمارية المدمرة وغير القانونية آثارا عميقة على عملية السلام وقد يعرض للخطر نتائج أي اتفاق بشأن الوضع النهائي للقدس.

وتشكل تلك التدابير والسياسات التي تتخذها إسرائيل انتهاكات خطيرة وصارخة للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والعديد من قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن وفتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤.

وعلى المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، أن يتصرف بسرعة ردا على هذه التدابير الخطيرة وغير القانونية التي تتخذها إسرائيل، وهي ترمي إلى عرقلة ووقف مبادرات السلام، حتى قبل أن تبدأ، بهدف استمرار إسرائيل في تعزيز احتلالها غير القانوني للأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، وضم المزيد من الأرض الفلسطينية بحكم الأمر الواقع.

ولا يمكن السماح لإسرائيل بمواصلة ارتكاب انتهاكات خطيرة وصارخة للقانون الدولي بإفلات من العقاب. وعلى المجتمع الدولي أن يطالب بامتثال إسرائيل لالتزاماتها، بما في ذلك الالتزامات الناشئة من اتفاقية جنيف الرابعة، وبوقف جميع سياساتها وممارساتها غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية.

ولا يمكن استدامة الحالة في قطاع غزة، بعد الهجوم الذي شنته إسرائيل قبل عام. وفرض إسرائيل لعمليات الإغلاق والقيود على حرية تنقل وعبور السكان والسلع الأساسية، بما في ذلك المواد الإنسانية والطبية، جعل انتعاش المنطقة وإعادة إعمارها أمرا مستحيلا من الناحية العملية وأضر بشكل إضافي بأحول السكان المعيشية الصعبة بالفعل.

ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يبقى لا مباليا. وعليه أن يتخذ جميع الخطوات العملية الممكنة لضمان أن توقف إسرائيل هذه السياسات اللاإنسانية وغير القانونية، التي تزيد من حدة التوترات بين السكان الفلسطينيين. ومرة أخرى، تدعو كوبا إسرائيل إلى رفع الحصار غير القانوني والوحشي والسماح بحرية دخول الإمدادات إلى قطاع غزة.

وتؤكد كوبا مجددا على أن جميع الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، تهدف إلى تغيير الوضع القانوني والمادي والديمغرافي، والهيكل المؤسسي للجولان السوري المحتل، فضلا عن التدابير الرامية على ممارسة ولايتها وإدارتها هناك، باطلة ولاغية وليس لها أي أثر قانوني.

ونؤكد من جديد أيضا على أن جميع هذه التدابير والإجراءات، بما فيها بناء المستوطنات الإسرائيلية وتوسيعها غير القانونيين في الجولان السوري منذ عام ١٩٦٧، انتهاك واضح للقانون الدولي والاتفاقات الدولية وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها، بما في ذلك قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١)، وانتهاك لاتفاقية جنيف الرابعة، فضلا عن أنها تشكل تحديا للمجتمع الدولي. وتطالب كوبا بأن تنسحب إسرائيل انسحابا تاما من الجولان السوري المحتل إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧.

ومرة أخرى تؤكد كوبا مجددا على موقفها الداعم للتوصل إلى السلام العادل والدائم لجميع شعوب منطقة الشرق الأوسط، الذي من شأنه أن ينهي احتلال جميع الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ويضمن ممارسة

الشعب الفلسطيني لتقرير مصيره بإنشاء دولة فلسطين المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا.

السيد علي (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أود أولا أن أهنئكم على توليكم رئاسة هذا المجلس، وثانيا، أن أعلن تأييدي وتأييد وفد بلدي للبيان الذي أدلى به ممثل مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز وللبيان الذي أدلى به ممثل سوريا بالنيابة عن منظمة المؤتمر الإسلامي. وثالثا، أود أن أعرب عن تعازيّ لشعب جمهورية الصين الشعبية على الخسارة في الأرواح والأضرار الناجمة من الزلزال الذي وقع قبل فترة قصيرة.

إن إسرائيل، ببنائها آلاف المستوطنات غير القانونية الجديدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، تبدد أي آمال قائمة بإحلال السلام في الشرق الأوسط. وبذلك العمل، فإن إسرائيل تضع نفسها بقوة على الجانب الخاطئ من التاريخ، بينما مضي أو يمضي كل الآخرين في جميع أرجاء العالم نحو السلام. كما أن هذه الإجراءات عرضت إسرائيل لإدانة المجتمع الدولي بأسره بصورة غير مسبوقة وبالإجماع، وعلى مستوى من القوة لم يسبق له مثيل.

ووجدت إسرائيل نفسها معزولة تماما. ولكن الأكثر إثارة للقلق أن تعنت إسرائيل في بناء هذه المستوطنات مثال آخر على نمط سلوك عام يثبت عدم رغبتها عموما في اتخاذ أي تدابير قد تؤدي إلى تحقيق السلام الذي يتطلب أولا وقبل كل شيء حلولا توفيقية. ومن الأمثلة الأخرى بناء الجدار الفاصل الذي يشق طريقه داخل الأراضي الفلسطينية وطرد العائلات الفلسطينية وهدم منازل الفلسطينيين وإلغاء حقوق الإقامة للسكان الفلسطينيين في القدس الشرقية، مما يمنعهم من العيش في المدينة التي ولدوا فيها، والأمر العسكري الإسرائيلي الجديد الذي يخول قوات الاحتلال الإسرائيلي ترحيل الفلسطينيين في الضفة الغربية الذين يعتبرون أنهم تسللوا إلى الأرض المحتلة، والهجمات المتواصلة التي يشنها المستوطنون الإسرائيليون غير الشرعيين على الفلسطينيين، وعدم قيام السلطات الإسرائيلية بإنفاذ القانون لوقف هذه الهجمات أو حتى منعها.

ومن الواضح أن هذا السلوك يتعارض مع كثير من قرارات مجلس الأمن التي تدعو إسرائيل إلى التوقف والكف والامتثال والالتزام بالقانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة. وقبل كل شيء، فإن حل الدولتين الذي تتوفر له مقومات الحياة يجهضه هذا السلوك من خلال تغيير الحقائق على أرض الواقع. وبالتالي، يجب على المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، مساءلة إسرائيل عن أفعالها غير المشروعة ووضع حد لهذا الاحتلال.

إن الحصار الذي تفرضه إسرائيل على غزة التي دمرتها الحرب شكل من أشكال العقاب الجماعي المحظور بموجب القانون الدولي. وأجبر الحصار ١,٥ مليون من سكان غزة على العيش في ظروف يرثى لها. ونحث إسرائيل على رفع هذا الحصار اللاإنساني من أجل السماح بانتقال السلع الأساسية، بما في ذلك مواد البناء. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على الأطراف المعنية وأجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك مجلس الأمن، أن تتخذ إجراءات وفقا لقراري الجمعية العامة ٦٤/١٠ و ٦٤/٢٥٤ من أجل ضمان المساءلة عن طريق محاكمة الجناة الذين كشف عنهم تقرير غولدستون (A/HRC/12/48) .

ويتطلب حل هذه المسائل أن يركز المجتمع الدولي كل طاقته وجهوده على استعادة السلام الشامل في المنطقة والحقوق غير القابلة للتصرف لأبناء الشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقهم في إقامة دولة فلسطين المستقلة. ويتطلب

هذا، في جملة أمور، توفر الإرادة السياسية لدى هذا المجلس لإنفاذ قراراته التي أصدرها هو نفسه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد الحبيب (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أشارك المتكلمين الذين سبقوني تقديم تعازينا والإعراب عن مواساتنا لوفد الصين بسبب الزلزال المأساوي الذي وقع اليوم في بلده.

في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على رئاستكم وعقدكم هذه المناقشة المفتوحة في هذه المرحلة الحرجة. وتكتسي المسألة قيد المناقشة أهمية بالغة، وتكتسب هذه الجلسة أهمية أكبر لأنها تنعقد في وقت يتعرض فيه مصير الشعب الفلسطيني للخطر نتيجة لمختلف اقتراحات السلام غير الفعالة واستمرار ارتكاب أبشع الفظائع بحق ذلك الشعب، ولا سيما في غزة والقدس الشرقية. وعلى الرغم من مرور أكثر من عام على نهاية الهجوم الوحشي على غزة، ما زالت إعادة بناء المباني والمناطق المدمرة والمتضررة والبنية التحتية شبه مستحيلة بسبب الحصار المستمر الذي يفرضه النظام الإسرائيلي. وتواصل وكالات الإغاثة في غزة العمل في ظل بيئة قاسية جدا لمساعدة من هم بأمس الحاجة، ولا سيما الأطفال والنساء وغيرهم من الفئات الضعيفة في المنطقة.

ولا تكمن مشكلة الشرق الأوسط في عدم وجود خطط السلام، وإنما في عدم وجود الفهم والقراءة الصحيحين للسبب الجذري للأزمة. وكما ذكرنا مرارا، تنبع المشكلة الجوهرية لهذه الأزمة التي طال أمدها من الاحتلال غير الشرعي للأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى، وتعنت النظام الإسرائيلي تجاه كل مبدأ من مبادئ القانون الدولي. وعلاوة على ذلك، فإن المحاولات المستمرة التي يقوم بها النظام الإسرائيلي لإدخال عناصر خارجية بوصفها العوامل الرئيسية التي تعرقل عملية السلام المزعومة والمحافظة على الاستقرار في المنطقة بغية تحويل الانتباه عن السبب الجذري للأزمة والتهرب من جرائمه ومسؤولياته، هي جزء لا يتجزأ من سياساته منذ ولادته غير المباركة.

وتماشيا مع هذه السياسة، ما برح المسؤولون الإسرائيليون يدلون دائما بتصريحات تحريضية ومزاعم لا أساس لها ضد بلدان أخرى، بدلا من الاستجابة للرأي العام العالمي بشأن سجلهم الذي لا مثيل له في عدم الامتثال لجميع المبادئ الإنسانية وحقوق الإنسان وسجلهم الطويل والمظلم الحافل بالجرائم والفظائع – بما في ذلك الاحتلال والعدوان والنزعة العسكرية وإرهاب الدولة والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. ومن المسلّم به الآن على نطاق واسع أن قيام النظام الإسرائيلي بالتطوير السري لما يتراوح بين ١٠٠ و ٣٠٠ رأس نووي وحيازته لها بصورة غير مشروعة وتهديده المستمر باستخدامها ضد بلدان معينة، يشكل تهديدا خطيرا بصورة لا نظير لها للسلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي.

ويمثل الدعم العلني الذي تقدمه بعض الدول للنظام الإسرائيلي أحد أمرّ الحقائق في عالمنا اليوم. إن مؤيدي هذا النظام بمنعهم اتخاذ أي إجراء ضد سياساته وأفعاله غير الإنسانية في جميع أرجاء العالم، إنما يطلقون له العنان لينتهك بحرية وفي جو من الإفلات من العقاب، جميع الحقوق المعترف بها دوليا للشعب الفلسطيني وغيره من شعوب المنطقة.

وأنتقل إلى قضية فلسطين حيث من المؤسف أن نشهد تقاعس أجهزة الأمم المتحدة المعنية تجاه ما ينتهجه النظام الإسرائيلي من سياسات وممارسات غير قانونية مما يشجع ذلك النظام الخطير على مواصلة ارتكاب جرائمه

بحق الشعب الفلسطيني الأعزل. إن الاستيلاء المنهجي على الأراضي الفلسطينية من خلال السياسات والممارسات غير القانونية وقتل وجرح المئات من الفلسطينيين والتسبب في أزمة إنسانية غير مسبوقة في فلسطين جزء لا يتجزأ من الأنشطة العادية لهذا النظام الوحشي.

ولا تمثل الاعتداءات المستمرة على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس، واستمرار بناء الجدار العازل وأعمال الحفر داخل المسجد الحرام وفي محيطه، وإلغاء حقوق الفلسطينيين في الإقامة في المدينة، والطرد القسري للعائلات الفلسطينية من المدينة، وفرض القيود الشديدة على الحركة، سوى بعض الأعمال غير المشروعة التي يقوم بها النظام الإسرائيلي في الضفة الغربية.

وعلى الرغم من الإدانة الدولية القوية، يجري توسيع المستوطنات غير القانونية بوتيرة أسرع بكثير مما كانت عليه في الماضي، ويجري هدم المزيد والمزيد من منازل الفلسطينيين. إن القرار غير القانوني الذي اتخذه النظام المذكور القاضي ببناء وحدات سكنية جديدة خطوة تهدف بلا شك إلى تغيير التكوين الديمغرافي والطابع المعماري والثقافي والديني للأراضي الفلسطينية، وخاصة في القدس والمناطق المحيطة بها.

هناك حاجة ملحّة إلى وضع حد لهذه الأعمال. ويجب عدم إتاحة أي مجال أمام المجرمين الذين لديهم الحافز لارتكاب الفظائع. وينبغي لهذا المجلس أن يرقى إلى مستوى مسؤولياته عن دعم الفلسطينيين وإنهاء معاناتهم الطويلة في ظل الاحتلال.

وفيما يتعلق بمتابعة تقرير غولدستون (A/HRC/12/48)، يحدونا الأمل الوطيد في أن تستعرض أجهزة الأمم المتحدة التقرير مرة أخرى في غضون الأشهر المقبلة، وأن يغير أعضاء مجلس الأمن الذين يؤيدون النظام الإسرائيلي بصلابة وثبات متجاهلين تماما قواعد ومبادئ حقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني الدولي مواقفهم تجاه الطلب الدولي المتزايد لتحقيق العدالة ومحاكمة مجرمي الحرب في غزة.

واستمر النظام الإسرائيلي في سياساته العدوانية والتوسعية تجاه لبنان باستمرار خرق أراضي وأجواء ومياه لبنان وبرفض الانسحاب من الأرض اللبنانية المحتلة في شبعا وتلال كفار شوبا والجزء الشمالي من قرية الغجر. كما يواصل احتلاله للجولان السوري. ويجب أن ينسحب ذلك النظام بشكل كامل وفوري من هذه الأراضي المحتلة امتثالا للمبادئ الأساسية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

قبل أن أختتم بياني، أود أن أرد على إشارة ممثلة النظام الإسرائيلي إلى بلدي هذا الصباح. أود أن أسجل في المحضر أن وفدي يرفض الادعاءات والتشويهات التي لا أساس لها التي أثارتها. هذه ممارسة أخرى واهية من جانب هذا النظام لصرف انتباه المجتمع الدولي عن ترسانته النووية وسياساته الإجرامية وفظائعه البغيضة في المنطقة، بما في ذلك الجرائم البشعة المرتكبة ضد شعبي فلسطين ولبنان.

إن التوصل إلى تسوية سلمية وعادلة لقضية فلسطين أمر حتمي لتحقيق السلام والاستقرار الشاملين والدائمين في الشرق الأوسط وخارجه. ونرى أن تحقيق السلام الدائم في فلسطين والمنطقة ممكن عن طريق تحقيق العدالة، ووضع حد للتمييز وإنهاء احتلال فلسطين والأراضي المحتلة الأخرى. اليوم، علينا أن نعمل بشكل جماعي لإظهار دعمنا الصادق لقضية فلسطين وأن نسارع إلى مساعدة مَن حُرموا من حقوقهم. لنأمل أن ينتهي القمع والاحتلال وأن تسود العدالة والحرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيكاراغوا.

السيد روساليس دياث (نيكاراغوا) (تكلم بالإسبانية): أود بداية أن أنقل تعازي حكومة نيكاراغوا إلى الصين الشقيقة بعد الزلزال الذي وقع هذا الصباح. كما أود أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن وأن أشكركم على عقد هذه الجلسة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

وتؤيد نيكاراغوا، بصفتها عضوا في حركة عدم الانحياز، تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لمصر بصفتها رئيس حركتنا. كما أود أن أشكر وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، السيد لين باسكو، على إحاطته الإعلامية للمجلس هذا الصباح.

تكرر نيكاراغوا، مرة أخرى، إدانتها القوية لاحتلال إسرائيل غير القانوني لجميع الأراضي الفلسطينية والسورية واللبنانية، ونطالب بانسحابها الفوري. وندين السياسات والممارسات الإسرائيلية المتعلقة بالبناء وعدم تفكيك المستوطنات، والحصار اللاإنساني لغزة وسياسة تفتيت الضفة الغربية والأراضي الفلسطينية الأخرى. لقد شرع جيش الاحتلال، بعد أن حول قطاع غزة إلى مقبرة، في سياسة تهدف إلى سحق الشعب الفلسطيني تماما ببناء ١ ٦٠٠ مستوطنة جديدة في القدس الشرقية، في انتهاك للقانون الدولي، ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة. كما صنفت إسرائيل بشكل غير قانوني واستفزازي موقعين مقدسين في الأراضي الفلسطينية المحتلة باعتبارهما من المواقع التراثية الوطنية الإسرائيلية.

وكأن هذا ليس كافيا، قررت قوات الاحتلال المضي قدما في عمليات إبعاد جماعية بإصدار أمر عسكري سيعني، إذا نُفذ، أن عشرات الآلاف من الفلسطينيين سيُعتقلون ويُطردون بشكل غير قانوني من منازلهم في الضفة الغربية. إن هذا الأمر ليس غير قانوني وينتهك حقوق الإنسان فحسب، لكن صياغته معممة لدرجة أنه، من الناحية النظرية، سيمكّن الجيش الإسرائيلي من ترحيل كل السكان الفلسطينيين من الضفة الغربية عن طريق تصنيفهم باعتبارهم متسللين، وهو بذلك يهدف إلى تطهير كل الضفة الغربية من سكانها العرب.

إن نيكاراغوا ترفض وتدين بشكل قاطع التوسع غير القانوني للمستوطنات وطرد السكان العرب، وتستنكر تماما الخطط والإجراءات الإسرائيلية الرامية إلى إعادة تشكيل التركيبة الديمغرافية للقدس الشرقية عن طريق تطهيرها من كل السمات العربية. وهذا دليل آخر على أن الحل القائم على وجود دولتين تعيشان جنبا إلى جنب ليس خيارا بالنسبة لإسرائيل. إن إسرائيل، في تجاهل للغضب الدولي، ومخالفة لغالبية القواعد الأساسية للقانون الدولي، تنتهك ميثاق الأمم المتحدة وكل قانون من قوانين حقوق الإنسان وتتجاهل قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة – فضلا عن فتوى محكمة العدل الدولية، التي أعلنت أن الجدار غير قانوني – وهي بذلك تديم الاحتلال المتشدد والوحشي لفلسطين.

ولأسباب لا يمكن تفسيرها، هناك بلدان كثيرة متقدمة النمو، يُفترض أنها تؤيد حقوق الإنسان، تقدم الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري لإسرائيل، وبالتالي تكافئها على سلوكها، ومن ذلك، على سبيل المثال، تجديد الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي ودعوة إسرائيل للانضمام إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. من غير المقبول رؤية الإفلات الكامل من العقاب الذي تُنفذ به الإجراءات والسياسات الإسرائيلية على مر الأعوام الـ ٦٠ الماضية، وهو ما يبين عجز مجلس الأمن المدهش عن الاضطلاع بمسؤولياته.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سري لانكا.

السيد جاياسيكارا (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أعرب عن تعازينا لحكومة

وشعب الصين على فقد الأرواح والممتلكات نتيجة الزلزال المدمر الذي ضرب البلد اليوم.

اسمحوا لي أن أهنئ وفدكم، سيدي الرئيس، على تولي رئاسة مجلس الأمن. كما نود أن نشكر وكيل الأمين العام للشؤون السياسية على إحاطته الإعلامية.

يرى وفدي أن حل القضية الفلسطينية مهم لاستعادة السلام في الشرق الأوسط بأسره، ولتداعياته في مناطق أخرى. لقد أيدت سري لانكا باستمرار التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، وتدعو كل الأطراف إلى التنفيذ الكامل للقرارات التي اتخذها مجلس الأمن والجمعية العامة في ما يتعلق بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وتحقيق الحل القائم على وجود الدولتين. ونأمل أن يأتي قريبا اليوم الذي يمكن أن تعيش فيه إسرائيل وفلسطين وجيرانهما الإقليميون الآخرون في سلام ووئام.

ونبقى قلقين قلقا بالغا حيال المعاناة والمشقة اليومية الواسعة النطاق التي لا يزال الشعب الفلسطيني يكابدها نتيجة الحصار الاقتصادي وما نتج عنه من حالة خطيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وفي حين نحيط علما بتخفيف الحكومة الإسرائيلية لبعض القيود، فإننا ندعو إلى إزالة كل القيود. إن مزيدا من التخفيف يمكن أن يعزز مستوى ثقة كل الأطراف المعنية. لقد طالت معاناة الشعب الفلسطيني أكثر من اللازم وهو ما زال يعيش تحت الاحتلال. وحرمانه من حقه الأساسي في إقامة الدولة، وهو الحق الذي تعترف به الأمم المتحدة، بسبب استمرار الاحتلال الإسرائيلي، يضر على نحو خطير بالتقدم في المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية لسكان غزة والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية.

وفي هذا السياق، يعتقد وفد بلدي أنه لكي يكون السلام قابلا للاستمرار ومستداما في الأرض الفلسطينية، يجب على إسرائيل الانسحاب من جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى حدود عام ١٩٦٧. ويجب عليها إنهاء الحصار الاقتصادي والتوسع الاستيطاني غير القانوني وبناء جدار الفصل. ولن يؤدي تغيير الطابع الديمغرافي للأرض الفلسطينية إلا إلى زيادة حدة التوتر والعداء في منطقة الشرق الأوسط بأسرها.

ويتعين على السلطة الفلسطينية مواصلة تنفيذ خطتها الأمنية وبذل قصارى جهدها لتحسين القانون والنظام وكفالة عدم استخدام أرضها في شن الهجمات غير القانونية على المدنيين الإسرائيليين. ويجب التحقيق في المزاعم بخصوص تدفقات الأسلحة غير القانونية. ويجب على الجانبين القيام بكل ما هو ممكن لكفالة سلامة المدنيين وأمنهم.

وسري لانكا تؤكد مجددا دعمها للسلطة الوطنية الفلسطينية بقيادة الرئيس محمود عباس. ونشدد على الحاجة إلى الحفاظ على المؤسسات الوطنية والديمقراطية وحمايتها لما لها من أهمية حيوية لقيام دولة فلسطينية مستقبلا. ولذلك، نحث الجماعات الفلسطينية على العمل سريعا لتحقيق المصالحة وإعادة الوحدة في إطار السلطة الوطنية الفلسطينية. وقوة الشعب الفلسطيني تكمن في وحدته.

ويؤيد وفد بلدي الجهود الدولية الرامية إلى استئناف المفاوضات مبكرا، ويعتقد أن وحدة الشعب الفلسطيني ضرورية لكفالة إيجاد الظروف المناسبة لاستئناف الحوار بين إسرائيل وفلسطين في مرحلة مبكرة. كما نحث الجانبين على تهيئة مناخ مؤات لاستئناف المفاوضات. ونأسف لأن الإعلان عن بناء مستوطنات جديدة أدى إلى نكسة للتقدم المحرز.

وما زلنا نشعر بالقلق أيضا إزاء الحالة في الجولان السوري المحتل، بما في ذلك محنة المعتقلين السوريين. وندعو إلى تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وبخاصة القرار ٤٩٧ (١٩٨١).

وتؤكد سري لانكا مجددا دعمها للسلام الدائم في الشرق الأوسط، بما في ذلك التسوية السلمية للقضية الفلسطينية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد ظاهر تانين، نائب رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

السيد تانين (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أبدأ، أود أن أتكلم لبرهة قصيرة لتأبين من قضوا نحبهم في الزلزال الذي وقع اليوم في غرب الصين. وبينما ما زالت الأنباء تتوالى، من الواضح أن هذا الحدث المأساوي وعواقبه ستكون لهما آثار خطيرة على حياة عشرات الآلاف، إضافة إلى مئات القتلى وآلاف الجرحى. واللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف تعرب عن تضامنها مع شعب الصين وهو يعمل من أجل إعادة البناء. وأود أن أعرب عن عميق تعاطفنا ودعمنا الكامل للوفد الصيني اليوم وفي الأيام والشهور المقبلة.

بصفتي نائب رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على الطريقة النموذجية التي تديرون بها عمل المجلس خلال هذا الشهر. وأود كذلك أن أعرب عن تقديري للسفير إيمانويل إيسوزي – نغونديت، ممثل غابون، على الطريقة الفعالة التي ترأس بها المجلس خلال شهر آذار/مارس.

باسم اللجنة، أود أن أعرب عن تقديري للأمانة العامة على الإحاطات الإعلامية الشهرية التي تعقدها بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية. وتفيد هذه الإحاطات الإعلامية في غرض عملي نافع، حيث أنها تشتمل على عرض لآخر التطورات في الميدان والجهود التي يبذلها مختلف أصحاب المصلحة في المجتمع الدولي لدفع عملية السلام قدما.

ومما يؤسف له، أنه بينما نجتمع هنا اليوم يبدو الأمل ضئيلا في حدوث تحول جدي في النمط المألوف تماما للأحداث في الميدان. فما زال العنف يؤثر على حياة الفلسطينيين والإسرائيليين. واللجنة تدين استخدام إسرائيل لقوتها العسكرية ضد الشعب الفلسطيني المحتل، سواء من خلال قصف مناطق في غزة أو تنفيذ اقتحامات للمدن الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة أو تفريق المتظاهرين بصورة سلمية أمام جدار الفصل الذي يجري بناؤه بصورة غير قانونية على الأرض الفلسطينية. كما أنها تدين على نحو قاطع إطلاق الجماعات الفلسطينية العشوائي للصواريخ من غزة على إسرائيل. ويتعين أن يوقف الجانبان العنف.

كما أن اللجنة تنظر بعين القلق إلى استمرار حكومة إسرائيل في رفضها الصارخ للنداءات العديدة من جانب أعضاء المجتمع الدولي، بما في ذلك المجموعة الرباعية، لوقف أنشطتها الاستيطانية غير القانونية في الضفة الغربية المحتلة، وخاصة في القدس الشرقية، وتعتبره أمرا غير مقبول بالمرة. وتبعث التصريحات الأخيرة لرئيس الوزراء نتنياهو بهذا الخصوص برسالة واضحة إلى المجتمع الدولي مفادها أن استراتيجية إسرائيل هي مواصلة البناء في القدس في انتهاك للقانون الدولي. وفي غضون ذلك، تواصل السلطة القائمة بالاحتلال تشريد السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية من خلال قيامها بصورة غير قانونية بهدم المنازل وطرد السكان وإلغاء حقوق الإقامة.

كما تشعر اللجنة بقلق بالغ إزاء الأمر العسكري الإسرائيلي الجديد الذي بدأ سريانه أمس، والذي يهدد الآلاف من سكان الضفة الغربية بالترحيل. والأمر جزء من سياسة إسرائيل القائمة على ترسيخ احتلالها للأرض الفلسطينية وإدامته من خلال التشريد القسري للسكان. وفي حالة تنفيذ الأمر، فإنه سيشكل انتهاكا لاتفاقية جنيف

الرابعة، وبخاصة المادة ٤٩، التي تحظر النقل الجبري الفردي أو الجماعي للسكان المحميين أو ترحيلهم من الأراضي المحتلة.

ومن الواضح تماما أن السلطة القائمة بالاحتلال تقوض، بإيجاد هذه الحقائق على الأرض، الجهود الرامية إلى استئناف العملية السياسية، وتستبق نتائج مفاوضات الوضع الدائم الحساسة بشأن مركز القدس. ويفرغ ذلك النهج أي مفاوضات من هذا القبيل من مضمونها. وفي السياق ذاته، تشكل إجراءات إسرائيل وسياستها بشأن مسألة المستوطنات تهديدا خطيرا لمفهوم التوصل إلى تسوية دائمة للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني على أساس حل الدولتين. ومن الواضح أن تلك الإجراءات الاستفزازية وغير القانونية للقيادة الإسرائيلية تقوض أيضا بشكل مباشر الجهود الحالية لاستئناف العملية السياسية بين الأطراف.

واللجنة تؤيد تماما مطالبة المجموعة الرباعية للشرق الأوسط لإسرائيل بتجميد جميع الأنشطة الاستيطانية وتفكيك البؤر الاستيطانية والإحجام عن أي أعمال لهدم المنازل أو طرد السكان بصورة غير قانونية في القدس الشرقية. وأود أن أشدد هنا على أن تلك المطالب ليست شروطا مسبقة لاستئناف العملية التفاوضية، بل إنها التزامات إسرائيلية بموجب خارطة الطريق، بصيغتها التي أقرها المجلس. ومن المأمول أن يكون قرار تجميد توسيع المستوطنات لمدة ١٠ أشهر الذي أعلنته الحكومة الإسرائيلية شاملا وأن يجري توسيع نطاقه ليشمل القدس الشرقية وأن يتم الإبقاء عليه لأجل غير مسمى.

أود أن أبلغ أعضاء المجلس بأن اللجنة عقدت، في نهاية آذار/مارس، حلقة دراسية للأمم المتحدة الدراسية بشأن تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني، التي تُعقد سنويا. وكان الهدف منها استرعاء انتباه المجتمع الدولي إلى برنامج السلطة الفلسطينية المعنون ”فلسطين: إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة“، الذي أصبح يُعرف باسم خطة فياض. وربما يُفهم البرنامج باعتباره الرد الفلسطيني على بناء إسرائيل للمستوطنات، حيث أنه يهدف إلى إيجاد حقائق إيجابية على الأرض بشكل أحادي. وعلى خلاف النشاط الاستيطاني الإسرائيلي، فإن برنامج السلطة الفلسطينية يتماشى مع القانون الدولي، وقد حظي بترحيب المجتمع الدولي وتأييده، وهو يعزز آفاق التوصل إلى اتفاق سلام ولا يعوقها. وتجسد الخطة إصرار الفلسطينيين على تمكين أنفسهم بالتحكم في مصيرهم والاضطلاع بقسطهم من المسؤولية من خلال بناء مؤسسات الدولة تحت الاحتلال الإسرائيلي بغية إنهائه.

إن هذا البرنامج الاستشرافي للسلطة الفلسطينية يستحق كامل اهتمام المجتمع الدولي ودعمه الملموس. فقد أثبتت السلطة الفلسطينية قدرتها على تحويل الدعم الدولي إلى برامج تديرها الحكومة، مثلما تجسد ذلك في إصلاح قطاع النظام والأمن وتحسين الشفافية على جميع المستويات وفي جميع قطاعات نشاطها. وخطة فياض مواصلة منطقية لهذه الجهود.

ويجب علينا أن نراعي أن هذا البرنامج لا يتم تنفيذه في فراغ سياسي. فهو يتأثر الآن كما سيتأثر في المستقبل المنظور، وعلى نحو حاسم، بالتطورات في العملية السياسية. والواقع أن نجاحه يتوقف على مدى التقدم المحرز في المجال السياسي. وعلى الصعيد الدولي، ينبغي حشد الدعم للاعتراف على نطاق واسع بالدولة الفلسطينية المستقلة. وفي نهاية فترة السنتين المتوقعة للخطة، يمكن تكريس هذا الاعتراف في قرار لمجلس الأمن يحدد بوضوح حدود الدولة الفلسطينية استنادا إلى خطوط ما قبل عام ١٩٦٧.

وقد أعربنا عن التزامنا الثابت بدعم برنامج السلطة الفلسطينية لبناء الدولة. ونود أن نشجع أعضاء مجلس الأمن على دعم تحقيق هذه الخطة، التي أيدها فعلا الأمين العام والمجموعة الرباعية وجامعة الدول العربية. وبتزول مجلس الأمن

بكامل ثقل سلطته دعما لهذه الخطة، فإنه سيوجد الإطار السياسي اللازم لإنهاء الاحتلال وتنفيذ حل الدولتين، تعيش بموجبه فلسطين وإسرائيل جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تونس.

السيد جمعة (تونس): اسمحوا لي في البداية أن أتوجه إليكم بأخلص عبارات التهنئة لترؤسكم مجلس الأمن خلال الشهر الحالي، متمنياً لكم كل التوفيق في إنجاح مداولاته. كما أوجه أحر التعازي إلى الوفد الصيني إثر الزلزال الذي أدى إلى خسائر بشرية ومادية جسيمة.

منذ المناقشة المفتوحة الأخيرة لمجلس الأمن حول ''الحالة في الشرق الأوسط بما في ذلك القضية الفلسطينية'' الذي تم تنظيمه في شهر كانون الثاني/يناير الماضي، تكثفت مساعي الأطراف المؤثرة في عملية السلام واتجهت جهود المجتمع الدولي إلى إيجاد مناخ مناسب لاستئناف المفاوضات قصد الخروج من مرحلة الجمود التي آلت إليها الحالة في المنطقة. وفي الوقت الذي كنا نتطلع فيه إلى انفراج يسهم في تفعيل المسار التفاوضي، تعددت في الأشهر الأخيرة أحداث مؤسفة وعمليات تصعيد زادت من تردي الحالة وفي حدة التوتر بالمنطقة.

لقد أدت المواقف الإسرائيلية المتصلبة وإمعانها في تكثيف عمليات الاستيطان وتصعيد ممارساتها العدوانية تجاه الشعب الفلسطيني في الفترة الأخيرة، إلى تقويض جهود استئناف المفاوضات، رغم الدعم الدولي الواسع لجهود الأطراف الفاعلة، لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، قصد إطلاق مفاوضات غير مباشرة بين الجانبين تمهيداً لمباحثات جوهرية تتناول القضايا الأساسية للنزاع، وهو المسعى الذي أيدته الدول العربية من خلال بيان للجنة دعم مبادرة السلام العربية، في موقف إيجابي يعكس حرص الدول العربية الدؤوب على دعم أي مساع تهدف إلى تغليب إرادة السلام. ومن المؤسف أن النداءات المتعددة لمختلف الدول والمنظمات الإقليمية والدولية لم تلق رداً إيجابياً من سلطات الاحتلال الإسرائيلية التي مضت في اتباع سلسلة من الممارسات الاستفزازية في تنصل من الاتفاقات السابقة وتنكر للمرجعيات الأساسية لعملية السلام.

وأود في هذا الإطار أن أجدد موقف بلادي الرافض رفضاً مطلقاً لسياسة الأمر الواقع التي تتوخاها إسرائيل، مذكرا في هذا السياق بما نبه إليه سيادة الرئيس زين العابدين بن علي خلال مؤتمر القمة العربي الأخير المنعقد بمدينة سرت في ليبيا الشقيقة إلى أن ''استمرار إسرائيل في ممارساتها الاستفزازية وفرض الأمر الواقع وتعمدها إفشال أي مسعى جادّ لاستئناف المفاوضات، لا يمكن إلا أن يعمّق مشاعر الإحباط وخيبة الأمل لدى الشعوب العربية والقوى المحبة للسلام في العالم، ويزيد في تصاعد التوتر وتأزم الأوضاع بالمنطقة''. كما أذكر بموقف سيادته الذي أعرب عنه في نفس المناسبة والمتعلق بـ ''رفض تونس القاطع للمخططات الإسرائيلية التي تستهدف تغيير هوية القدس وتهجير سكانها، لا سيما في القدس الشرقية التي احتلتها إسرائيل سنة ١٩٦٧ وتحاول اليوم ضمها إليها في تحد سافر للمجتمع الدولي''.

لقد أدانت تونس من خلال بيان لوزارة الشؤون الخارجية مؤرخ ١١ آذار/مارس ٢٠١٠، قرار الحكومة الإسرائيلية بناء ١ ٦٠٠ وحدة استيطانية بالقدس والضفة الغربية، وهو قرار أدانته كل الأطراف، بما في ذلك الأمم المتحدة من خلال بيان الأمين العام الصادر في يوم ٩ آذار/مارس ٢٠١٠، المجموعة الرباعية والعديد من المنظمات الإقليمية والدولية. ورغم هذه المواقف الواضحة والصريحة والصارمة، فإن وتيرة الممارسات الإسرائيلية غير المشروعة تفاقمت وزادت، مما يستوجب تدخلاً عاجلا

وحاسماً لفرض احترام قرارات الشرعية الدولية والتزامات إسرائيل بموجب الاتفاقيات الموقعة.

إن استمرار هذه الحالة على ما هي عليه من تردّ نشهد ملامحه في قطاع غزة من خلال أزمة إنسانية واقتصادية واجتماعية واسعة، ومن خلال الأنشطة الاستيطانية في القدس والضفة الغربية، والمسّ بالمقدسات واستعمال القوة ضد المدنيين الفلسطينيين، وحرمانهم من حقوقهم الأساسية، فضلاً عن تهجير أعداد كبيرة من الفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس، وتواصل سياسة التعنت الإسرائيلية وفرضها شروطا تعجيزية لاستئناف عملية السلام. كل هذا من شأنه أن يقضي تماما على أي آمال نحو تحقيق السلام التي تصبو إليه جميع شعوب العالم، ويُنذر بعودة التوتر إلى منطقة لا تتحمّل هذا الاستمرار الطويل والباعث للانشغال لحالة الجمود والتردي على مستوى عملية السلام والحالة في الميدان.

تُجدد تونس مرة أخرى مناشدتها الأطراف الدولية وفي مقدمتها المجموعة الرباعية، تكثيف الجهود لحمل إسرائيل على وضع حد لممارساتها الاستفزازية والانخراط الجدي في جهود السلام. كما تدعو، انطلاقا من انحيازها الدائم لمبادئ السلم والعدل وحرصا منها على تحقيق الانفراج المنشود للحالة وتغليب إرادة السلام، إلى تخفيف معاناة الشعب الفلسطيني الشقيق من خلال تحسين أحواله الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية. وتؤكد بلادي أن تحقيق السلام العادل والدائم والشامل، لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال دعم الحوار والمسار التفاوضي، مما يتطلب أساسا الامتناع عن أي ممارسات استفزازية أو أعمال عنف أو أنشطة تهدف إلى التأثير على نتائج المفاوضات بشأن القضايا الجوهرية للتراع العربي الإسرائيلي، لا سيما مسألة القدس وحدود الدولة الفلسطينية.

إن تونس تضع دائماً القضية الفلسطينية في صدارة اهتماماتها، وتقف إلى جانب الشعب الفلسطيني الشقيق في كفاحه العادل من أجل استعادة حقوقه الوطنية وإقامة دولته المستقلة على أرضه. وهي تُجدد بهذه المناسبة دعمها لكل المساعي الجدية الهادفة إلى إيجاد تسوية عادلة ودائمة لمجمل الصراع العربي الإسرائيلي، بشكل يضمن استعادة الأراضي العربية المحتلة طبقاً لقرارات الشرعية الدولية ومرجعيات عملية السلام، بما فيها مبادرة السلام العربية.

وفيما يتعلق بالشقيقتين لبنان وسوريا، فإنني أجدد دعوة بلادي إلى انسحاب إسرائيل من الأراضي السورية واللبنانية المحتلة، استناداً إلى خيار التسوية الشاملة لكل جوانب الأزمة في الشرق الأوسط، وبما يمكّن من توطيد مقومات الأمن والاستقرار لكافة شعوب المنطقة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بوتسوانا.

السيد نتواغا (بوتسوانا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على إتاحة الفرصة لي لأشارك في المناقشة بشأن هذا الموضوع المعقد. وأيضا، أود أن أهنئكم على توليكم رئاسة المجلس لشهر نيسان/أبريل. كما أعرب عن تقديري لوفد غابون على توليه قيادة أعمال مجلس الأمن خلال شهر آذار/مارس.

وعلى غرار المتكلمين السابقين، أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تعازيّ للوفد الصيني في أعقاب الكارثة المؤلمة التي أوقعها زلزال مدمر.

وفي كتاب لويس فيشر المعنون *The Essential Gandhi:An Anthology of His Writings on His Life, Work and Ideas*، خاض موهنداس المهاتما غاندي في مسألة إسرائيل وفلسطين بشعور مختلط بالتشاؤم. واستطرد ليعرب عن تعاطفه حيال الاضطهاد الذي استمر لقرون للطائفة

اليهودية، التي أقام معها علاقة حميمة حينما كان في المنفى في جنوب أفريقيا. ومع ذلك، فإنه لاحظ أيضا أن الدعوة إلى إنشاء وطن قومي لليهود في الشرق الأوسط وكون العرب سعوا إلى جعل فلسطين وطنا لهم أمران ملحّين بنفس القدر.

وبالتالي من الواضح أنه لا أحد من الطرفين مؤهل لفرض إرادته على الطرف الآخر. وفيما بعد قال غاندي، في عام ١٩٣٨، ”إن ما يجري في فلسطين اليوم لا يمكن تبريره بأي قاعدة أخلاقية للسلوك“. ولكن على مدى قرون الآن، لم تشهد منطقة الشرق الأوسط أي إحلال للسلام، وظل إحراز النجاح في جهود المجتمع الدولي لتسوية الصراع أمرا بعيد المنال.

وبعد مرور أكثر من ٦٠ عاما، لا نزال نتصارع مع إيجاد حل دائم للحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك إحراز تقدم بشأن قضية فلسطين. ولا يمكن تصور أن الناس الذين ولدوا في نفس المكان، كما فهمنا، ولديهم الكثير من الأمور المشتركة، لا يمكنهم أن يتفقوا على الحياة بسلام جنبا إلى جنب.

وكما ذكرت بوتسوانا من قبل بشأن هذا الموضوع في مختلف المنتديات، فإن هناك ميزة في الحل القائم على وجود دولتين. ونحن نعتقد أن على إسرائيل وفلسطين أن يتعايشا بوصفهما دولتين ذاتي سيادة ولا يشتركان في الحدود فحسب، بل أيضا في الرغبة المشتركة في تحقيق السلام والأمن والازدهار.

ولذلك نحن نناشد شعوب الشرق الأوسط أن تستجمع الإرادة والشجاعة اللازمين للاعتراف بخطل الحرب والقبول بفضيلة الحوار. وعليها أن تبدأ ببناء مستقبل مشترك للأجيال التي لن تعرف أي عنف أو صراع، بل تعترف بدلاً من ذلك بفضيلة التسامح والتوافق والوئام.

ومن أجل تحقيق السلام وحماية أرواح المدنيين الأبرياء، من الضروري التنفيذ والاحترام الكاملين لجميع قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، إلى جانب تقيد جميع أطراف الصراع تقيدا صارما بالمبادئ الإنسانية الأساسية، والقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي.

وخلال الأعوام، كثفت الجهود الدبلوماسية الدولية بغية تهيئة جو يفضي إلى إجراء المفاوضات الرامية إلى الاعتراف المتبادل وتحقيق السلام الشامل والعادل والدائم في الشرق الأوسط. ولذلك نود أن نكرر دعوة المجتمع الدولي كلا الطرفين إلى الوفاء بالتزاماتهما بموجب الصكوك الدولية المختلفة وإلى الامتناع عن اتخاذ أي خطوات يمكن أن تؤدي إلى تقويض زخم عملية المفاوضات.

إن استمرار حملة العنف، فضلا عن الضم المستمر لأراض جديدة في المنطقة، من أكثر العناصر غير المرغوب فيها وينبغي تجنبها في هذا الإجراء الدقيق المتمثل في إعادة تشكيل اتفاق سلمي. ومن يستخدمون تلك الأساليب يخاطرون بتعريض مصداقيتهم ونزاهتهم للخطر بوصفهم شركاء حقيقيين وملتزمين بالبحث عن حلول للحالة في الشرق الأوسط وتسوية قضية فلسطين.

وستكون المسؤولية عن إجراء تغيير جذري في الشرق الأوسط أكبر مكافأة، وهي إحدى الضرورات الأخلاقية، مقابل اتخاذ إجراءات استفزازية وعمليات الهدم والغزو ومزايدة كل واحد على الآخر في مسرح الحرب. وينبغي إجراء ذلك التغيير بحيث، للمرة الأولى التي تعيها الذاكرة، يمكن أيضا للأطفال في تلك المنطقة أن يحققوا أحلامهم بدلا من مواجهة استمرار المجابهة والصعوبات، وبحيث يتمكنون بدورهم، شأنهم شأن الأطفال في أجزاء العالم الأخرى، من الحياة الكريمة التي يعيشها نظراؤهم في أماكن العالم الأخرى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية.

السيد دي لا أوفاليس كولمينارس (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشارك الإعراب عن الأسف والمواساة فيما يتعلق بالزلزال الذي عانت منه جمهورية الصين الشعبية الشقيقة.

كما نود أن نشكركم، سيدي، على الطريقة التي توليتم بها قيادة أعمال مجلس الأمن وأن نهنئكم على عقد هذه المناقشة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، في ظل رئاستكم للمجلس.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به في وقت سابق اليوم ممثل مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

إن جمهورية فنزويلا البوليفارية مقتنعة بضرورة التوصل إلى حل نهائي ودائم عن طريق التفاوض وينهي أعمال العنف في المنطقة بدون تقويض حقوق الشعوب، بما فيها حقها المشروع وحريتها في حماية سيادتها. ويمثل هذا الصراع تهديدا للسلام الدولي، ولذلك نحن نؤيد المبادرات الرامية إلى تعزيز محادثات السلام. وتحقيقا لتلك الغاية، من الأهمية بمكان بناء الثقة المتبادلة، في إطار خارطة الطريق، التي تضطلع بأكثر الأدوار أهمية.

ولكن على حكومة إسرائيل أن توقف سياساتها الاستيطانية وأن تقبل بالقدس الشرقية عاصمة للفلسطينيين.

وحكومة بلدي تؤيد تأييدا ثابتا خطة السلطة الفلسطينية لبناء الدولة. وفي هذا الصدد، نحن نعارض عمليات الإغلاق في غزة وإغلاق المعابر الحدودية الأخرى، لأنها تشكل انتهاكا للقانون الإنساني الدولي. ومن المدهش أنه بالرغم من تأييد حكومة إسرائيل للحل القائم على وجود دولتين من ناحية، فإنها تعلن بناء منازل على الأرض الفلسطينية من أجل المحتلين الإسرائيليين من ناحية أخرى. وتشارك إسرائيل، في انتهاك واضح للقانون الإنساني الدولي، في اضطهاد واحتجاز وطرد أي فلسطيني مقيم في الضفة الغربية. وأيضا، الآن يتعرض ما لا يقل عن ٧٠ ٠٠٠ فلسطيني في قطاع غزة لخطر الانفصال عن عائلاتهم وأرضهم وأسرهم المعيشية ووسطهم الاجتماعي.

وفي ٢٤ آذار/مارس، شدد الأمين العام بان كي- مون، لدى مخاطبته مجلس الأمن (S/PV.6292)، على أن جميع الاضطرابات تقريبا التي وقعت مؤخرا بين الإسرائيليين والفلسطينيين حدثت في مناطق ذات كثافة سكانية فلسطينية حيث تتواجد القوات الإسرائيلية. وأنا بدوري أوضح أن رئيس وزراء إسرائيل تجاهل طلبات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بتجميد النشاط الاستيطاني. وما زال إغلاق غزة أمرا غير مقبول وحالة لاإنسانية لا بد من تصحيحها فورا. كما أننا نؤيد مطالبة الرئيس محمود عباس بإعادة فتح المؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية. وتشكل العوائق التي توضع أمام الفلسطينيين في استخدام الأرض لبناء المنازل والعمل في الزراعة اعتداء على التنمية الاقتصادية، مما يسفر عن حالة متدهورة تمثل تهديدا مستمرا لإنشاء دولة فلسطينية.

كما أن الانتهاكات الإسرائيلية المتكررة وأعمال العدوان وغيرها من الأنشطة الموجهة ضد لبنان سياسة واضحة تنتهجها إسرائيل لزعزعة الاستقرار في المنطقة. إن الانتهاك الدائم للمجال الجوي والأراضي والمياه الإقليمية للبنان، كما وصفها الممثل الدائم للبنان في ٣ آذار/مارس، تؤكد على أن هذه التهديدات الجديدة والمستمرة عدم امتثال واضح للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وبالمثل، نؤيد حكومة سوريا في مطالبتها بالامتثال للقرار ٤٩٧ (١٩٨١) بشأن الجولان السوري.

إن القانون الدولي يمنع إسرائيل من التذرع بالفتح والاستعمار، وإلى حد أقل، النمو الطبيعي الذي يضر بالشعوب المجاورة. أما طرد أبناء الشعب الفلسطيني من

أراضيهم فلا يوجد له عذر على الإطلاق ويشكل انتهاكا لأبسط مبدأ للقانون الإنساني لم يسبق له نظير في أي حقبة من حقب التاريخ الحديث. وتصر حكومتنا، في هذا السياق، على ضرورة النظر في الفصل الثاني لميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما المادتين ٥ و ٦.

وما برحت الحكومة الإسرائيلية لبعض الوقت الآن تتخذ إجراءات خارج إطار مبادئ الأمم المتحدة والعدالة الدولية، ولا يمكنها أن تتوقع الإفلات من العقاب بمفهومها الجديد المسمى بالنمو الطبيعي.

وختاما، من الإنصاف أن نعترف بشجاعة أبناء الشعب الفلسطيني أمام المحن وكَيل المجتمع الدولي بمكيالين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٥.